الإحصاء: 4.8% انخفاضا في عجز الميزان التجاري خلال ديسمبر

الخبـــــــــر

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

أظهر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخميس انخفاض العجز في الميزان التجاري خلال شهر ديسمبر الماضي بنحو 4.8% ليبلغ 31.25 مليار جنيه مقابل 32.82 مليار جنيه خلال الشهر ذاته من عام 2014.

وأوضح الإحصاء – في النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية – انخفاض قيمة الصادرات بنسبة 8.3% لتبلغ 15.4 مليار جنيه خلال شهر ديسمبر 2015 مقابل 16.8 مليار جنيه في ديسمبر من العام السابق عليه.

وأرجع السبب إلى انخفاض قيمة صادرات بعض السلع وأهمها منتجات بترول بنسبة 14.3% والبترول الخام بنسبة 33.7% والملابس الجاهزة بنسبة 9.3% ومواد غذائية متنوعة بنسبة 12.3%.

وأضاف أن صادرات بعض السلع ارتفعت خلال تلك الفترة مقابل مثيلتها من فترة المقارنة وأهمها الأسمدة بنسبة 17.8% والبرتقال بنسبة 15.2% والفواكه بنسبة 19.0% والأثاث بنسبة 22.4%.

ولفت إلى انخفاض قيمة الواردات بنسبة 6.0% لتسجل 46.7 مليار جنيه خلال شهر ديسمبر 2015 مقابل 49.7 مليار جنيه للشهر ذاته من عام 2014 بسبب انخفاض قيمة واردات بعض السلع وأهمها مواد أولية من حديد أو صلب بنسبة 40.5% واللدائن بأشكالها الأولية "بلاستيك بأشكاله الأولية" بنسبة 11.4% ومواد كيماوية عضوية وغير عضوية بنسبة 16.9% واللحوم بنسبة 31.3%.

وارتفعت قيمة واردات بعض السلع خلال شهر ديسمبر من العام الماضي مقابل مثيلتها من شهر ديسمبر من العام السابق عليه وأهمها منتجات بترول بنسبة 5.2% والقمح بنسبة 42.3% وسيارات الركوب بنسبة 15.1% والأدوية بنسبة 20.1%.

الرأي

* إن هذه البيانات تعكس الوضع التجاري الجديد الذي تشهده مصر بعد الإجراءات الحكومية التي تم اتخاذها لتحجيم نمو الواردات والعمل على تنمية الصادرات مما يعطي مؤشرا مبدئيا إلى إمكانية نجاح خطة الحكومة لتخفيض عجز الميزان التجاري من نهاية العام الحالي، خاصة مع بدء تنفيذ خطط تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإحلال محل الواردات بالإضافة إلى وضع ضوابط لتنظيم عملية الاستيراد كان آخرها إصدار مسودة قانون سجل المستوردين الجديد.

* في ضوء الإجراءات الأخيرة سواء الحكومية أو التي اتخذها البنك المركزي المصري، فإنه أصبح من الضروري إجراء تحليل حساسية شامل لتأثير تغيرات أسعار الصرف على مؤشرات التصدير وعلى كلفة الواردات والتي لم تظهر حتى الآن بصورة كاملة، خاصة وأنه من المرجح أن تحسن تغيرات أسعار الصرف الأخيرة من القدرة التنافسية التجارية لمصر فضلا عن أن إزالة القيود المفروضة على الإيداع الأجنبي بالعملة الأجنبية للأفراد ولمستوردي السلع الأساسية ستدعم إحياء النشاط الاقتصادي والاستثماري.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

* إن انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية منذ فترة طويلة من المفترض أن يفتح مجالا واسعا أمام منتجاتها بتيسيرات كبيرة على صعيد الجمارك والضرائب وسهولة الانتقال وغيرها، ما يعد فرصة لمضاعفة الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق. كما أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمامها فرصة ذهبية في تصدير منتجاتها للأسواق الجديدة، مستغلة الجهود التي تبذلها مصر لتوسيع نطاق التعاون مع تلك الدول وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات قوية لتحفيز الصادرات المصرية لتلك الأسواق خلال الفترة القادمة استفادة من الأوضاع الحالية.

* هناك الكثير من الإجراءات التي لازالت ترفع من كلفة المعاملات التجارية الخارجية لمصر، خاصة عند التصدير، من الضروري معالجتها لتحفيز معدلات نمو الصادرات مثل تسهيل إصدار التراخيص وإجراءات التخليص الجمركي والمعاملات الضريبية بالإضافة إلى تكلفة تمويل الصفقات وتقليص عدد الإجراءات والموافقات المطلوبة.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.